

أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود
قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات في حرب الخليج الثانية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة محاضرات الإمارات
- 18 -

سلسلة محاضرات الإمارات

-18-

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن

خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات في حرب الخليج الثانية

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات والندوات، وورش العمل المتخصصة التي عقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، والتي يدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية، المتضمنة دراسة قضايا الساعة. ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة وإثراء الحوار البنّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ والمهتم، أينما كان.

محتوى المحاضرة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الإثنين الموافق 5 - 6 نيسان/أبريل 1997

الطبعة الأولى 1997

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 764666 - 9712 - فاكس: 773533 - 9712

E-mail: root@ecssr.edu

http://www.ecssr.ac.ae

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

يسعدني أن أقف متحدثاً في جلسة من جلسات مؤتمر: «أمن الخليج: المنظور الوطني»، الذي ينظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي يعد أحد مراكز الفكر والبحث والإبداع والتطوير في منطقة الخليج العربي على وجه التحديد وفي عالمنا العربي عموماً. هذا المركز الذي يهدف إلى إنارة الطريق لتحقيق أمن دولنا وأمانها، وازدهار منطقتنا واستقرارها. فالبحث أساس كل تطور، ورائد كل تقدم، وسبب كل رقي، وهو أمر ينطلق من ديننا الحنيف الذي يحثنا على القراءة والتعلم والتفكير والتدبر.

كما تشرفني استضافة المركز، ودعوته الكريمة لي للمشاركة بالرأي في موضوع يشغلنا جميعاً، قادةً وعلماء ومفكرين. فالأمن أصبح هاجساً للدول كافة، خاصة ونحن نعيش في عالم لا يحترم إلا الأقوياء، ولا يلقي بالاً إلى الضعفاء. ويعد موضوع أمن الخليج من أصعب الموضوعات وأعقدها، لاتفاقه مع مصالح دول، وتعارضه مع مصالح دول أخرى. وإذا كان يقرِّب بين دوله في بعض الأحيان، فهو يباعد فيما بينها أحياناً أخرى. لقد أضحى موقعنا الاستراتيجي ومواردنا الطبيعية نعمةً ونقمةً في آن واحد. نعمةٌ حبانا الله بها، ونقمةٌ لأطماع الآخرين فيها.

سأحاول - على قدر علمي - أن أشارككم الفكر، وأعرض عليكم الرأي. ولكن قبل أسترسل أود أن أوضح عدة نقاط:

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

أولاً: ما سأجتهد في عرضه عليكم، يعبر عن وجهة نظر شخصية، من جندي تقاعد بعد خدمة أكثر من ربع قرن من الزمان، ومن مبتدئ على أولى درجات السياسة والاستراتيجية، ومن مجتهد يحاول إعمال الفكر واستشراف المستقبل.

ثانياً: أن النقد البنّاء لا يعني سوى الغيرة على المصلحة، عامة وخاصة، وطنية وإقليمية. وهو ليس تجريحاً لأحد، أو تعريضاً بأحد. وإنما هو بداية الطريق الصحيح للبناء والتطوير.

ثالثاً: أن اعترافنا بسلبياتنا لا يقلل من واقع إيجابياتنا، فالاعتراف بالحق فضيلة. بل إن الاعتراف بالضعف قوة، لأنه السبيل إليها. والكمال لله وحده.

رابعاً: لقد أصبنا بالتخمة من كثرة ترديد الشعارات الرنانة، والجمل المعادة، والعبارات الفضفاضة. وكل ذلك لا يبني ولا يؤسس، ولا يحسِّن ولا يُطور، ولا يُبعد ظلماً أو يحقق عدلاً. أما العمل المحدد المهام، الواضح الإجراءات، فهو وحده السبيل لتحقيق الأهداف.

خامساً: لقد أمدنا الله بكثير من عناصر القوة، فعلينا أن نعض عليها بالنواجذ، وأن نوجهها التوجيه السليم ونوظفها لخدمة مصالحنا.

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

مقدمة

اسمحوا لي أن أبدأ الحديث بتقسم الموضوع الذي أطرحه إلى عدة عناصر، أبدأها بمقدمة قصيرة وبتعريف لمفهوم «الأمن» بصفة عامة، ولمفهوم «أمن الخليج» بصفة خاصة، موضحاً مشتملاته وأسس بنائه. ثم أستعرض معكم التهديدات الموجهة لأمن منطقتنا. وبعد ذلك أنتقل بكم إلى التعرف على الأطراف الرئيسية، أو ما يمكن وصفها بالقوى الرئيسية المؤثرة في منطقة الخليج. حتى نصل إلى الاستنتاجات التي تحدد لنا أبعاد التهديدات القائمة، ونماذج الترتيبات اللازم اتخاذها. وأخيراً نختتم حديثنا بعرض الاقتراحات التي أطرحها أمامكم على بساط البحث والمناقشة، راضياً بالاختلاف،سعيداً بالاتفاق.

ظلت منطقة الخليج العربي على امتداد عصور التاريخ ـ قديمة وحديثة ـ نقطة احتكاك ساخن بين مختلف القوى الدولية، الطامعة في السيطرة عليها لتأمين مصالحها الحيوية، والتحكم في موقعها الاستراتيجي، والاستفادة من خصائصها الجيوبوليتيكية. فالمنطقة تمثل ـ من الناحية الجغرافية ـ موقعاً حيوياً يتوسط بين المشرق والمغرب، كما تحتوي على ممرات بحرية ومواقع أرضية مهمة للغاية.

ويشكل الخليج منطقة التقاء لطرق المواصلات بين اسيا وأفريقيا وأوربا، ويؤلف ما يمكن تسميته بالحدود الشرقية للوطن العربي،

ويسيطر على مضيق هرمز، أحد المضايق الدولية المهمة، التي تتحكم في نقل الصادرات النفطية، ا لتي تمر من ثم بخليج عدن وببحر العرب.

وقد أضفت الجزر والخلجان أهمية خاصة ـ عسكرية واستراتيجية ـ على الخليج العربي، من حيث صلاحيتها لإنشاء القواعد العسكرية وإخفاء القطع البحرية، وحماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ عابرة القارات في بعض أجزائه. كل ذلك جعل منطقة الخليج العربي محوراً من محاور الصراع الدولي، خاصة بعد اكتشاف النفط، الذي حقق لدول الخليج مزايا اقتصادية هائلة، وربط المنطقة بالمصالح الاقتصادية الغربية عموماً، والأمريكية خصوصاً.

كذلك تكمن القيمة الاستراتيجية للخليج العربي في ربطه القواعد الجوية الممتدة من جنوب شرقي آسيا، مع قواعد حلف الأطلسي المنتشرة في جنوب أوربا الغربية، بما يضمن استمرار حرية حركة السفن والطائرات الأمريكية من المنطقة وإليها.

وتعد منطقة الخليج منطقة حساسة بحق، وستزداد حساسيتها في المستقبل لأسباب استراتيجية واقتصادية، ذات تأثير حاسم في الاستراتيجيات العالمية. وأول صعوبات الحديث عن أمن المنطقة، تكمن في أن الأطراف المعنية فيها ـ على كثرتهم ـ لا يتحدثون لغة واحدة، ولا يتفقون على مصالح مشتركة، وتحيط بعلاقاتهم عوامل الشك والريبة والتنافس.

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

تعريف أمن الخليج

يعتبر موضوع «أمن الخليج» قضية مركبة. فهناك مسألة «أمن الخليج» نفسه كممر مائي دولي، يتحتم المرور فيه من دون اعتراض أحد، شأنه في ذلك شأن البحر الأحمر وقناة السويس وقناة بنما. وهناك أيضاً «أمن دول منطقة الخليج»، وهو ما يعني تحقيق الأمن لكل الدول المطلة على الخليج، بمافيها إيران والعراق. وهناك ثالثاً «أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، الذي يفترض أن يكون متناسقاً مع الأمن الإقليمي للخليج. وهناك أبعاد أخرى تتصل بموضوع «أمن الخليج» كالأمن العربي، وأمن دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها تركيا وإسرائيل. وكلها دوائر متداخلة ومصالح متعارضة.

ويختلف تعريف مفهوم «الأمن» وفقاً لوجهة النظر المعبر عنها، فمن التعريفات ما يركز على القيم الداخلية، ويعتبر أن الأمن الوطني هو: «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية ضد التهديدات الخارجية»، مما يستلزم أن تكون الدولة أقوى من الدول المنافسة. ومنها ما يركز على المجال الاقتصادي، ويعتبر السيادة الاقتصادية هي «لب الأمن الوطني»، ومن ثم يعتبر أن أي تهديد للبناء الاقتصادي هو تهديد للأمن الوطني. وهناك من يركز على التنمية الشاملة، ويعتبر أن «الأمن يعني التنمية»، التي من دونها لن يتحقق للدولة أمنها.

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

أما النظرة التقليدية لـ «الأمن الوطني» فتأخذ في اعتبارها كلاً من الأمنين ـ المادي والمعنوي ـ اللذين يتعرضان لتهديدات داخلية وخارجية. وطبقاً لهذه النظرة، فإن الدولة الآمنة هي التي لا تتعرض للغزو الخارجي أو الاحتلال، وهي التي تؤمن شعبها من الفقر والجهل والمرض، وتحقق الرفاهية للمواطنين.

ويعرف «الأمن الوطني» أيضاً بأنه «الإجراءات التي تتخذها الدولة، في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها، في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية». وهذا التعريف ـ على إيجازه ـ يشمل كافة الإجراءات التي تنتهجها الدولة في كافة المجالات المتعلقة بمصالحها، مما يفيد بأن الاهتمام بالشؤون الاقتصادية والدفاعية والسياسية والأمنية ـ بالنسبة لأي دولة ـ كل لا يتجزأ.

ومن وجهة نظري، فإن الأمن على مستوى الفرد يعني: أن يكون الإنسان آمناً على نفسه، وعلى أسرته، لديه قوت يومه، وتحقق له الظروف المحيطة به إشباعاً لاحتياجاته الأساسية والتكميلية. أما الأمن على مستوى الدولة فهو: إحساس مجموع الأفراد «أي المجتمع» بالأمان، إضافة إلى عيشهم في أجواء تنعم بالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعقائدي، والحدود الآمنة، والحياة المستقرة المزدهرة. تبعاً لما سبق، يصبح مفهوم «الأمن» غير مقتصر على الجانب العسكري،

بل يأخذ في الاعتبار أبعاده السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تعد الدولة كائناً حياً يتأثر بما حوله ويؤثر فيه، وهي دائمة الحركة والتطور، مرتكزة في ذلك على ثلاث قوى، هي: القوة العسكرية «أو ما تستلزمه من نفقات دفاعية»، والقوة الاقتصادية «أو ما يعبر عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي، ودرجة نمو المجتمع، ومستوى تنميته»، والقوة السياسية «أو ما يترتب عليها من نفقات الإبقاء على النظام كقوة فاعلة داخلياً وخارجياً». وتشكل كيفية الإنفاق وتوازنه ـ في هذه المجالات الثلاثة ـ ما يعرف بـ «المشكلة الثلاثية أمام صانع القرار». فالدولة ـ إذن ـ ترتكز على هذه الدعائم الثلاث، وإذا أصاب إحداها عجز أضحت الدولة عرجاء، وأصبحت في وضع حرج يتسم بفقدان التوازن.

ويعرف «أمن الخليج» بأنه: «تحقيق الاستقرار والطمأنينة، بعدم التعرض للاضطراب أو التغيير الذي يهدد الأوضاع القائمة، سواء من الداخل أو من الخارج».

ويعرف «أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بأنه «الغاية الاستراتيجية لهذه الدول، والتي تتفق مع المبادئ والمصالح الوطنية، حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون، لحماية كيان دول المنطقة، وحقها في البقاء، وسيادتها، وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعّالة في تحقيق الأمن القومي العربي».

امن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

مصادر التهديد

بعد أن تعرضنا لتعريف «الأمن» بوجه عام، «وأمن الخليج» بوجه خاص علينا أن نسأل أنفسنا: ماذا نريد؟ وما الهدف الذي نسعى إليه؟ ومن أين تأتي التهديدات التي نواجهها؟ وضد من توجه هذه التهديدات؟ فالحقيقة أن الخلافات القائمة بين دول الخليج تحول دون الاتفاق على «هدف مشترك»، وعندما أذكر دول الخليج فإنني أعني الدول المطلة على الخليج العربي، وهي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى إيران والعراق. وهناك خلط كبير لدى بعض الدول بين العداوة والصداقة، من هو العدو؟ ومن هو الصديق؟ (علماً بأن الحال في دنيا السياسة متغير لايدوم. شعاره «عداوة مؤقتة، وصداقة مؤقتة، ومصلحة دائمة»). ومن ثم، ففي غياب العدو المشترك أو الخطر المشترك، يصبح الوصول إلى هدف مشترك أمراً مستحيلاً. وبالتالي، في غياب الهدف المشترك يصبح الوصول إلى خطة مشتركة ضرباً من المحال أيضاً، لأن الخطة حينئذٍ ستفتقد إلى الإجابة عن بعض الأسئلة من نوع: ضد من؟ أو مع من؟

والتساؤلات هنا عديدة:

ـ فكيف نتحدث عن «الأمن الجماعي» مع غياب «المصلحة المشتركة»؟

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

- وكيف نخطط «للدفاع المشترك» مع عدم الاتفاق على «الخطر المشترك»؟

- وكيف ننادي «بالحماية المتبادلة» في ظل وجود «الشك المتبادل»؟

- وكيف نتشدق «بالمستقبل الواحد» ونحن نعيش «الحاضر المنقسم المفكك»؟

إنها تساؤلات أطرحها في البداية كي تظل عالقة في أذهاننا ونحن نتحدث في موضوع «أمن الخليج: المنظور الوطني». ولأهمية تحديد «الهدف المشترك» سأستعرض بديلين لا ثالث لهما، أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

البديل الأول: الإبقاء على الوضع الذي نحن فيه. بغير أن يكون لنا هدف واضح، ولا دور فعال، وبغير أن نعرف كيف نلحق بقطار العصر؟ ولا كيف تكون لنا بصمة في الحياة؟ فكلٌ قد حدد دوره، وكلٌ يؤمن مراكزه على أبوابه ومخارجه، تحت سمعنا وبصرنا، ونحن نفهم ونسكت، أو نحن نسكت ولا نفهم.

البديل الثاني: الاتفاق على الهدف المشترك. وذلك بتقدير المخاطر المشتركة والمصلحة المشتركة، وإبعاد مشكلاتنا الأمنية عن دائرة الصراعات والخلافات، وهو أمر ليس بالشاذ أو الغريب. فالخلافات

طاحنة بين دول حلف الأطلسي على سبيل المثال، ولكن لا اختلاف بينها، في مسائل الأمن، ولا شقاق، مما يعني أن الجميع، عند مواجهة الأخطار التي تهدد أمنهم القومي، يكونون على وفاق واتفاق.

ولنسأل أنفسنا: ما الهدف المشترك الذي نسعى لتحقيقه؟ لماذا نسعى إلى أمن منطقة الخليج؟ وما طبيعة الدور الذي نريد أن نلعبه في المنطقة؟ هل هو دور ديني فقط؟ أم هو دور سياسي؟ أم هو دور عسكري؟ أم هو دور اقتصادي؟ لو جعلنا على رأس قائمة الأولويات الدور الاقتصادي، القائم على تعاليم ديننا الحنيف وقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء، لأصبح الترتيب متزناً، متسماً بالحكمة، ولأصبح في الوقت نفسه ترتيباً حضارياً، لأننا نكون - حينئذ - قد اتجهنا إلى الإنتاج الجاد والعمل الصادق، وهي أسلحتنا الحقيقية لتحقيق الأمن. فقوة الدول، في الوقت الحاضر، لا تقاس بتفوقها العسكري فقط، بل بتقدمها الاقتصادي أيضاً.

ولكي يتحقق أمن منطقة الخليج يجب أن يشتمل على عدد من الأمور؛ منها تحديد الأهداف التي تعمل الدولة على تحقيقها في كافة المجالات، بحيث تكون هذه الأهداف ضمن طاقة كل دولة من دول الخليج، إذ إن الأهداف الطموحة - التي تتجاوز الإمكانات المتاحة - كثيراً ما تقود إلى الفشل. وينبغي أن يتم ذلك في ظل شمولية التخطيط

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

للمستقبل القريب والبعيد، ووضع السياسات اللازمة للتنفيذ، وحل المشكلات المستعصية بين دول الخليج العربي فيما بينها، ومشكلاتها مع جيرانها، مع إبعاد الوجود الخارجي عن المنطقة قدر الإمكان، وبشكل لا يعرض أمن المنطقة للخطر، وأخيراً مقاومة محاولات التغلغل الإسرائيلي فيها.

ويجب أن يرتكز النظام الأمني على الأسس التالية: أن تكون ترتيبات الأمن نابعة من دول المنطقة، من دون تدخل خارجي. وأن تُبنى على أساس تحديد حجم ونوع التهديدات الموجهة للمنطقة حالياً ومستقبلاً، مع تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها، والأسلوب المؤدي إلى ذلك، وأن تبتعد المصالح الأمنية للدول عن دائرة خلافاتها. مع ضرورة أن يتحقق هذا الأمن بمفهومه الشامل، أي بأبعاده الداخلية والخارجية، وبكافة مكوناته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، وأن يكون المحور الاقتصادي للأمن الوطني هو العمود الفقري، الذي يمكن من خلاله تحقيق بقية متطلبات الأمن المنشود. وينبغي أن تؤخذ المصالح القومية للدول المختلفة ـ خاصة الدول الصناعية ـ بعين الاعتبار، حتى يكون النظام الأمني لدول المنطقة «نظاماً واقعياً»، يواكب المتغيرات ولا يتجاهل المصالح.

ننتقل الآن إلى تهديدات أمن المنطقة، ونستهلها بالتهديد الأول، وهو مشكلات الحدود البرية والبحرية. يُمثل البناء الجغرافي لأي نظام

إقليمي - عادةً - عاملاً من أهم عوامل ثباته واستقراره، أما في النظام الإقليمي الخليجي، فقد تحولت هذه المعطيات الجغرافية إلى مصدر مهم من مصادر عدم استقراره. فبعض الدول غير راضية بحدودها، وتتحين الفرصة لتغيير خريطتها وتحريك حدودها، ومن هنا صارت المشكلات الحدودية بين دول الخليج شديدة التعقيد، وهي في بعض الحالات ليست سوى «ترتيبات مؤقتة». وحتى في حالة وجود اتفاقيات دولية فإنها عادة تتعرض للتعطيل والإلغاء، كما حدث بين العراق وإيران، وبين العراق والكويت.

ثاني هذه التهديدات ما تمثله إيران والعراق؛ فإيران بنزعتها التوسعية الفارسية، وتوجهاتها النووية، وتشجيعها للتطرف الديني، وتأليبها للجماعات الشيعية ضد حكوماتها، تمثل تهديداً حقيقياً لأمن المنطقة. وفي الحقيقة لم يخفف قيام الثورة الإيرانية من النظرة الاستعلائية التي كانت سائدة في إيران خلال حكم الشاه، وإن اختلف الأسلوب حالياً وأصبح أكثر خطراً. وإذا كانت النزعة الإيرانية الإمبراطورية - في عهد الشاه - تستند إلى التاريخ الفارسي قبل الإسلام، فإن أيديولوجية الثورة الخمينية تستند إلى الدين في أضيق معانيه.

والعراق بتوجهه العلماني، وسعيه الدائم لنشر الأيديولوجيا البعثية، ومحاولاته الصريحة والضمنية للإطاحة بالأنظمة الخليجية، وتنفيذ

الأعمال التخريبية ضدها، يُعد مصدراً آخر من مصادر التهديد. ومنذ غزو الكويت أصبحت النوايا العراقية موضع شك، وطالما استمر صدام في الحكم فالتهديد قائم، وليست الفترة الحالية إلا مجرد هدنة لأطماعه.

ثالث التهديدات هو سباق التسلح، إذ تؤكد الموجات المتتالية من صفقات شراء الأسلحة، أن التسلح ما يزال قائماً في النظام الإقليمي الخليجي، رغم أنه أخذ ينحسر عالمياً منذ انتهاء الحرب الباردة. ولم يجلب الإنفاق العسكري لدول المنطقة سوى المزيد من عدم الاستقرار الداخلي والخارجي، وأدى ارتفاع ميزانيات الدفاع إلى خلط الأولويات الوطنية، فقد ترتب على ذلك خفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وتقليل الاهتمام بمشاريع التنمية، وتأجيل كثير من المشاريع المستقبلية التي لا تحتمل التأجيل وكل ذلك يزيد من احتمالات عدم استقرار الداخلي، ويتيح الفرصة لأعمال الإرهاب والعنف. وكلما تصاعد سباق التسلح ازداد عدم الاستقرار في المنطقة.

رابع التهديدات الإرهاب والتطرف والعنف، ولن أتحدث عن هذه الظواهر كمصدر للتهديد الداخلي للأمن الوطني للدولة، فضلاً عن تهديده لوجود الدولة نفسها، فهذا أمر أصبح من الوضوح بحيث لا يحتاج المرء إلى الحديث عنه. ولكنني أود أن أضيف شيئاً واحداً، هو أن كل ما صدر عن الجهات ـ التي عالجت وبحثت واجتهدت في هذا المجال ـ

من آراء وتحليلات وبدائل، إنما كانت تدور حول أعراض المشكلة ومظاهرها الخارجية، ولم تبحث قط في أسبابها. ونحمد الله أن الإرهاب والعنف لا يشكلان ظاهرة في دولنا حتى الآن، ولكن هذا لا يعفينا من الإسراع ببحث الأسباب الحقيقية للمشكلة وجذورها، والاهتمام بالتعاون والتنسيق لسد أية ثغرات من المنبع إلى المصب، أي من المخطط إلى المنفذ، أو من المجرم الحقيقي إلى المغرر به.

خامس التهديدات الرئيسية يتمثل في الممارسات الإسرائيلية، والتأييد غير المحدود من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل، والاختراق الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وهو موضوع معلوم لديكم ولا يحتاج إلى تعليق.

الأطراف الرئيسية في المنطقة

علينا ونحن نبحث في «أمن الخليج من المنظور الوطني، أن نتعرف على اللاعبين الرئيسيين في المنطقة، الذين لا يمكن استبعادهم أو تجاهلهم، حتى نكون أقرب إلى فهم ما يدور حولنا من مناورات، وما يحاك ضدنا من مؤامرات.

أولاً: إيران

تشير التصريحات المعلنة والسلوك الفعلي للقيادة الإيرانية، في

مناسبات مختلفة، إلى أن هناك خمسة أهداف رئيسية للأمن القومي الإيراني في الوقت الحالي. أولاً، ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي ـ كما تدعي ـ وفي آسيا الوسطى والقوقاز. ثانياً، تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة. ثالثاً، الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية أو الإقليمية. رابعاً، إنعاش اقتصاد البلاد. خامساً، الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل، وتصديرها إلى الخارج.

وترتكز السياسة العسكرية الإيرانية الحالية على عدة أمور. منها امتلاك قوة جوية رادعة، وقدرات صاروخية متفوقة، وزيادة القدرة القتالية للقوات البرية بالحصول على دبابات قتال رئيسية حديثة، وإكساب القوات البحرية قدرة أكبر على العمل في المياه العميقة، من خلال تطوير قوة الغواصات العاملة فيها، وإدخال وحدات روسية متقدمة إليها، مع الاهتمام بعناصر الاستطلاع والإنذار المبكر والحرب الإلكترونية، والسعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

تعتنق إيران عقيدة عسكرية هي «عقيدة الردع»، وتسعى إلى تحقيقها عن طريق تحقيق تفوق تسليحي ساحق على الدول المجاورة كافة، لا سيما في المجال النووي والكيماوي. ومن هذا المنطلق تعمل

القيادة الإيرانية ـ منذ فترة طويلة ـ على تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء قواتها المسلحة، وتحديثها على نطاق واسع، من خلال التركيز على عدد من المجالات، أبرزها الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة والمعدات بكميات كبيرة، مع الاعتماد بصفة خاصة علىٰ روسيا والصين وكوريا الشمالية. كما تهتم إيران بتطوير قاعدة الصناعة الحربية المحلية لديها بأسلوب علمي، كذلك تسعى لبناء قوة من أسلحة الدمار الشامل، في المجالات النووية والكيماوية والبيولوجية، لاستكمال أعمال البناء التسليحي المتفوق.

أما الخطوط العامة للتصور الإيراني لأمن منطقة الخليج، كما تعلنه إيران في كل مناسبة، فتتلخص فيمايلي: إقامة نوع من الترتيبات الأمنية في المنطقة يتضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها، على أن تستند هذه الترتيبات إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة، وأن تقع مسؤولية إعداد ترتيبات الأمن على كاهل الدول الثماني المطلة على الخليج؛ وهي إيران والعراق والدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال. وإخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية، فضلاً عن الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. وأن يكون السماح باستمرار وجود القوى الغربية والأمريكية في المنطقة مشروطاً بأقل عدد ممكن

من القوات والأسلحة، ورفض أي دور لمصر أو سوريا في أمن الخليج، هذا كله ما تطلقه إيران في تصريحاتها العلنية.

وتأييداً لما استخلصناه من تصور إيران لتحقيق أمن الخليج فلنستمع إلى ثلاثة تصريحات إيرانية. الأول، «إن أية خطة أمنية لا تتضمن إيران ـ بصفتها أقوى دولة في المنطقة ـ لا يمكن أن تؤخذ على محمل الجد، وسيكون مآلها إلى الفشل». الثاني، «إن إيران تريد أن يكون الأمن الخليجي أمناً إقليمياً لا دور فيه للأطراف الخارجية (خاصة مصر وسوريا)، ولا للأطراف الدولية أيضاً (وعلى وجه التحديد الولايات المتحدة)». والثالث: «إن تحمل العبء الأكبر من أمن الخليج يجب أن يكون مسؤولية إيران دون منافس، بحكم عوامل الجوار الجغرافي والامتزاج الاجتماعي بالمنطقة».

وماذا عن التحركات الإيرانية في البحر الأحمر؟ لقد استلمت إيران، حتى الآن، ثلاث غواصات روسية متقدمة الصنع من طراز «كيلو»، يبلغ مداها حوالي 4000 ميل بحري. وأثار هذا التعاقد دهشة المراقبين العسكريين منذ الوهلة الأولى، لأن ما تحتاجه إيران للدفاع عن شواطئها ـ في الخليج وبحر العرب ـ غواصات ذات مدى لا يتجاوز 1500 ـ 2000 ميل بحري. ولكن هذه الدهشة تتلاشى، إذا علمنا أن من مهام البحرية الإيرانية أن تكون موجودة في أعالي البحار. لا سيما أن البحر الأحمر

أصبح في مقدمة أولويات صانعي القرار الإيراني، مما يستلزم الوجود في مياهه ليكون لإيران دور جديد وحيوي.

كما تسعى إيران جاهدة لتؤمن لنفسها موطئ قدم في السودان والبحر الأحمر لأسباب عدة، أهمها أن يكون نقطة انطلاق لسياستها في أفريقيا، سواء في توجهها الاقتصادي، أو المذهبي لنشر فكر الثورة الإسلامية. وأن تحقق وجوداً بحرياً على شواطئ البحر الأحمر الغربية، بحيث تشكل تهديداً محتملاً للناقلات النفطية التي تعبره من الساحل الشرقي للبحر الأحمر. ومن البديهي أن مثل هذا الوجود سيجذب انتباه صانعي السياسة - عرباً وغربيين - إلى أهمية الدور الإيراني، كأحد أوراق الضغط التي يمكن أن تستخدمها إيران في مواجهتها مع الغرب ومع العرب.

ثانياً: العراق

تلك هي نقطة الضعف في القراءة المستقبلية لمنطقة الخليج العربي، نظراً لغموض نوايا العراق تجاه جيرانه. وما لم تُحسم مسألة السلطة فيه، على نحو يبشر باحتمال بزوغ نظام جديد، قادر على فتح صفحة جديدة في العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، فإنه يبدو من الصعب الحديث عن دور محدد للعراق في مستقبل أمن المنطقة ومحددات استقرارها.

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

والسؤال الذي يفرض نفسه هو: هل مايزال العراق يشكل تهديداً لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وإذا كان العراق يشكل هذا التهديد، فهل يستطيع تنفيذ عمل عسكري ضد أية دولة من دول منطقة الخليج؟ الإجابة عن السؤال الأول هي أنه طالما استمر صدام حسين في السلطة، فإن العراق يشكل تهديداً لأمن دول مجلس التعاون. فلن ينسى صدام حسين وقوف هذه الدول ضده في حرب تحرير دولة الكويت. وسوف تستمر أطماعه تجاه الكويت، وأحلامه في الزعامة والهيمنة. وما أن يشعر بقدرته على تنفيذ أحلامه، وبأن الدول الكبرى ستغض الطرف عنه، فلن يتوانى عن تحقيق أهدافه، خاصة أن قواته المسلحة - رغم كل ما حدث لها - لا تزال تمتلك 2700 دبابة، و2000 قطعة مدفعية، و350 طائرة مقاتلة. في مقابل 2000 دبابة، و1250 قطعة مدفعية، و600 طائرة مقاتلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة. وعن الإجابة عن السؤال الثاني، يمكن القول إن العراق لا يشكل تهديداً عسكرياً في الوقت الحالي. فنظام صدام حسين مشغول حالياً بتأمين سلامته، وتوفير الغذاء لشعبه، ومعالجة الأوضاع التي لا تروق له في المناطق الكردية. أما إذا رُفع الحظر عن العراق، واستعاد سيطرته على مجاله الجوي، وبقي صدام حسين في السلطة، وسنحت له الفرصة للقيام بغزو جديد، فإن العراق سيشكل - بلا أدنى شك - تهديداً خطيراً على استقرار الأوضاع في منطقة الخليج العربي.

ثالثاً: تركيا

يرتكز التصور التركي لمسألة الأمن في منطقة الخليج وأمن منطقة الشرق الأوسط على أن أمن «منطقة الخليج» يخص الدول الواقعة في تلك المنطقة وحدها، ومن حقها اتخاذ التدابير والترتيبات التي تراها مناسبة. ويمكن لهذه الترتيبات أن تتخذ شكلاً دفاعياً ثنائياً مع دول المنطقة، حتى لو لم تشارك تركيا فيها. أما أمن «الشرق الأوسط» فيتطلب إشراك الدول المجاورة للعراق في ترتيبات الأمن المستقبلية للمنطقة، مثل تركيا وإيران وسوريا ومصر. وهذا الأمن يتطلب حل كافة المشكلات السياسية في المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ومشكلة جنوب لبنان، والتفاهم حول مسألة نزع السلاح في المنطقة. وأفضل مدخل لترتيبات الأمن هو توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين دولة المنطقة، مثل إقامة المشروعات المشتركة، وإلغاء مسألة القيود التجارية، وتدعيم فرص التكامل الاقتصادي. ومن وجهة النظر التركية يجب أن تسود الديمقراطية دول المنطقة جميعها.

تتطلع تركيا ـ من خلال تبني هذا التصور لمفهوم الأمن ـ إلى إيجاد أرضية ممهدة لدخولها كقوة اقتصادية إلى منطقة الشرق الأوسط. كما تأمل من تأكيدها على أحقية دول المنطقة في اتخاذ الترتيبات التي تراها مناسبة، إلى إزالة أية مخاوف أو شكوك خليجية عربية، تجاه احتمالات

ممارسة أي قدر من الهيمنة أو التأثير التركي على شؤون المنطقة. وتهدف تركيا - من دعوة دول المنطقة لتفعيل الممارسة الديمقراطية - إلى مغازلة دول الغرب، كي تضمن تأييدها للتصور التركي لأمن المنطقة.

رابعاً: الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

تعمدتُ أن أذكر الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في بند واحد، كي نكون واقعيين مع أنفسنا، فلا نفرق بينهما. فقد أصبحت إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من الولايات المتحدة، فهي يدها التي تنفذ سياساتها وتحقق استراتيجياتها في المنطقة. ومافتئ قادة إسرائيل يعلنون في كل مناسبة «أن إسرائيل كنز استراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة».

ومن مصلحة الولايات المتحدة أن تصبح إسرائيل - وقد أصبحت بالفعل - قوة محلية مهيمنة ومسيطرة، كما باتت تتمتع بالتفوق العسكري على جميع الدول العربية مجتمعة، ضاربةً بالمصالح الأمريكية مع الدول العربية عرض الحائط، من خلال سياساتها التوسعية والاستيطانية. فهل يوجد مثال أوضح على ذلك من استخدام الولايات المتحدة حق النقض لصالح إسرائيل، مرتين متتاليتين في أقل من أسبوعين؟

إن من مصلحة الولايات المتحدة أن تعيش المنطقة باستمرار في حالة من «عدم الاستقرار المتحكم فيه»، لأنه لو تحقق الاستقرار وساد السلام

آمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

فيما بين شعوب المنطقة، لن تكون هناك حاجة إلى السلاح الأمريكي، ولن يكون هنالك مبرر لطلب الحماية الأمريكية، أو ضرورة لطلب العون وتلمس الوساطة.

تعتبر المصلحة الاقتصادية - أو الدولار بالمعنى الأدق - هي المحرك الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على حد سواء. أما الشعارات البراقة - كالعدالة والحق والشرف والشهامة والصداقة - فإنها تظل مجرد شعارات لا تصلح إلا للاستهلاك المحلي، لا سيما أمام أجهزة الإعلام، وفي البيانات الختامية للمحادثات.

وعلى المنوال نفسه، إذا تحدثنا عن إسرائيل، فعلينا ألا نفرق بين حزب الليكود أو العمل، لأنهما وجهان لعملة واحدة. فالحزبان يعملان لمصلحة دولة واحدة ويكمل بعضهما بعضاً. وإن اختلفا في التكتيك فهما متفقان في الأهداف والاستراتيجية.

ولننتقل الآن إلى رؤية الولايات المتحدة وإسرائيل لمفهوم «أمن الخليج». لا شك أن النفط مثّل دائماً - ومايزال - المصلحة الأولى والأهم للولايات المتحدة وحلفائها. وإذا استرجعنا المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، التي يرددها المسؤولون الأمريكيون، نجد أنها تتلخص في نقاط سبع. أولاً، ضمان إمدادات النفط وسلامة طرقه ومعابره. ثانياً، أمن الممرات المائية الرئيسية في المنطقة. ثالثاً: استمرار إسرائيل

حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، وضمان تفوقها العسكري والتكنولوجي على جيرانها. رابعاً، استمرار عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي لتحقيق السلام الآمن والشامل. خامساً، مواجهة المد الإسلامي السياسي. سادساً، العمل على حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة «باستثناء السلاح النووي الإسرائيلي». سابعاً، نمو العلاقات التجارية وازدهارها بين الأسواق العربية والاقتصاد الأمريكي.

وخلال الأعوام الأخيرة الماضية، ظهر عامل جديد وخطير ـ أقحم نفسه في مسألة «أمن الخليج» ـ ألا وهو إسرائيل. ويحضرني ـ في هذا الصدد ـ دراسة حديثة نشرها «دوري جولد»، المستشار الرئيسي للسياسة الخارجية لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بعنوان «إسرائيل والخليج: إطارات أمنية جديدة للشرق الأوسط». وهذه الدراسة تكشف الكثير عن أطماع إسرائيل في منطقة الخليج. إذ يفيد دوري جولد أن إسرائيل يجب أن تكون جزءاً من نظام أمني جديد للمنطقة بأسرها، بما في ذلك دول الخليج.

خامساً: روسيا

تضع روسيا لنفسها استراتيجية مستقلة؛ بحيث تكون منافسة للاستراتيجية الأمريكية، وليست بالضرورة مواجهة لها. فهي تتبنى

استراتيجية مزدوجة ذات ذراعين؛ الذراع الأولى دفاعية في أوربا لصد الاختراق الأمريكي، الذي يحاول توسيع عضوية حلف شمال الأطلسي شرقاً. أما الذراع الثانية فهي هجومية تحاول الاختراق في آسيا بتوطيد علاقتها مع إيران، وفي الوقت نفسه عدم تخليها عن العراق ـ حليفها القديم في المنطقة ـ وإقامة علاقات عسكرية واقتصادية، إن أمكن، مع الدول الخليجية العربية، ومد جسور الثقة وبحث سبل تدعيم التعاون الاقتصادي مع إسرائيل.

أصبح التحدي الكامن أمام السياسة الروسية في ضوء التغيرات الدولية، هو كيفية إدارة المعادلة الصعبة في هذه المنطقة الحساسة، مع كافة الأطراف الدولية المتنافسة، ومع كافة الأطراف الإقليمية المباشرة وغير المباشرة، بما يحقق مصالح الأطراف كلها في تحقيق توازن دقيق غير متصادم.

فعلى المستوى الدولي، تدير روسيا هذه المعادلة، ليس فقط في مواجهة القوى الغربية الموجودة بالفعل في المنطقة، بل أيضاً في مواجهة القوى الجديدة التي تسعى لإيجاد موطئ قدم تضمن به مصالحها، وهي الصين واليابان. فهاتان الدولتان تريدان أن تؤمنا تسويق منتجاتهما وتدفق البترول إليهما، ومنطقة الخليج ـ بلا شك ـ تمثل سوقاً كبيرة لا يمكن تجاهلها.

وعلى المستوى الإقليمي، لا تستطيع روسيا أن تتجاهل نفوذ دول لها مكانتها في المنطقة، كمصر وسوريا، وإن كانت أطرافاً غير مباشرة في معادلة أمن الخليج. وبالطبع لا تستطيع أن تتجاهل طرفي المعادلة الرئيسيين على المستوى الإقليمي، وهما إيران والعراق، ومن ثم فإن علاقتها بهما مستمرة، وتتقدم تقدماً ملموساً، خاصة على الجانب الإيراني.

وهذا النهج الروسي ـ في إدارة المعادلة الصعبة ـ نستطيع أن نثبته من خلال تصريح لأحد مستشاري الرئيس يلتسن في شؤون العالم العربي، إذ يقول: «لا نريد أن يكون أحد محاور سياستنا في الخليج نقيضاً للآخر. وتضع روسيا ضمن أولوياتها تحقيق المزيد من الانفتاح على منطقة الخليج الغنية ببترولها وأسواقها، والاهتمام بالمنطقة على جميع المحاور وفي جميع المجالات، خاصة مجالي الأمن والدفاع. وروسيا أقرب جار لدول الخليج، وبكونها دولة بحرية عظمى، وعضواً دائماً في مجلس الأمن، مهتمة بأن تكون أحد ضامني الأمن في منطقة الخليج».

وتحاول روسيا أن تبدد شكوك الكويت وتجذبها إلى صفها، من خلال ممارسة ضغوطها على العراق لإعلان اعترافه بالكويت، وإنهاء كافة المشكلات العالقة بينهما منذ اندلاع أزمة الخليج الثانية. كما تعلن

روسيا تضامنها مع الكويت في مسألة ضرورة إعادة العراق لكافة الأسرى الكويتيين. وفي الوقت نفسه تؤجل مطالبة العراق بسداد ديونه التي فاقت سبعة مليارات دولار أمريكي.

ولكن يظل هناك جانب من المعادلة يتعين على روسيا أن تجد له حلاً، وهو مسألة الدعم الروسي لإيران في المجالات العسكرية، وإمدادها بالمفاعلات النووية. وهي أمور تشكل خطورة على أمن الخليج، وتخلق مناخاً من عدم الاستقرار في المستقبل. وإزاء ذلك كله، فإن روسيا تسعى ـ من خلال أسلوبها في نهج العلاقات المتوازية ـ إلى تهدئة دول الخليج العربية عن طريق التصريح دوماً بمساندتهم، وتأييد أحقية دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران.

وهكذا تحاول روسيا أن تدير «دورها التوازني» في إطار هذه المعادلة الصعبة؛ فهي تحافظ على وجودها، وتبذل الجهد لتبديد شكوك الخليجيين تجاهها، لكي تضمن استمرار مصالحها في المنطقة عسكرياً واقتصادياً، فضلاً عن ضمان مواجهة الدول الكبرى والإقليمية دون صدامات مباشرة، وبما يحفظ أمن الخليج العربي واستقراره.

سادساً: فرنسا

إن أفضل من عبَّر عن مدى اهتمام فرنسا بأمن منطقة الخليج، هو قائد القوات الفرنسية في الخليج، ففي تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي حدد القائد الفرنسي أهداف قواته في المنطقة على النحو التالي: حماية الجزر الفرنسية في المحيط الهندي. وحماية المصالح الفرنسية في منطقة الخليج، وعلى الأخص حماية مناطق وممرات النفط التي تمثل حوالي 30٪ من احتياجات فرنسا والدول الغربية الحليفة. وتدعيم التعاون مع دول المنطقة والدول الغربية، وبوجه خاص ضمان تدفق الصادرات النفطية من منطقة الخليج إلى الأسواق الغربية والعالمية، بأمن وسلام. بالإضافة لمحاولة اكتساب المزيد من الخبرات بالتدريب المشترك مع القوات المسلحة لدول الخليج.

الاستنتاجات والحلول المقترحة

في ضوء ما تقدم، ننتقل الآن لتحديد الاستنتاجات:

يتبين مما عرضناه حتى الآن، أن التهديدات التي قد يتعرض لها أمن الخليج تتسم بأربعة أبعاد رئيسية. أولاً، البعد الوطني. ويتمثل في المشكلات الداخلية التي تهدد أمن كل دولة واستقرارها، وتختلف هذه المشكلات من دولة لأخرى. ثانياً، البعد المحلي. ويتمثل في الأزمات التي

أمن منطقة الخليج العربي

من منظور وطني

تحدث بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأهمها المشكلات الحدودية، التي يعمقها ويؤخر حلها عدم وجود آلية عملية قوية لفض المنازعات، فضلاً عن ربط النواحي الأمنية بالنواحي الشخصية. ثالثاً، البعد الإقليمي. وتتسم أنماط التهديد فيه بالقوة، واعتمادها - في أغلب الأحيان - على الردع واللجوء إلى العمل العسكري. ونستطيع أن نلحظ ذلك بين العراق ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبين إيران ودول المنطقة. وفي الحقيقة فإن التهديد الإيراني المتنامي في الوقت الحاضر هو أخطر التهديدات، نظراً لضخامة طموحاته. وما يحدث في الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث خير شاهد على هذه الأطماع، بجانب ما تمارسه إيران من استعراض للقوة، ومعارضتها الدؤوبة والمستمرة لمحاولات استبعادها من أي نظام أمني، وكذلك معارضتها للوجود الغربي في المنطقة، ومحاولاتها لفصل أمن الخليج عن الأمن القومي العربي الشامل. فضلاً عن تهديدها الأخير لدول مجلس التعاون، في شباط/ فبراير الماضي، بإحراق المنطقة، إذا تعرضت إيران لعدوان عسكري من القوات الأمريكية أو الغربية الموجودة في الخليج.

وفي الوقت ذاته، فإن التهديد الإسرائيلي لا يقل خطراً عن التهديد الإيراني. فإسرائيل تسعى إلى الهيمنة على المنطقة، ومن ثم السيطرة على الخليج، طمعاً في الغاز والنفط ورؤوس الأموال الخليجية. وسيكون اقترابها في البداية اقتصادياً، ويعلم الله وحده ما ستؤول إليه النهاية!.

أمن منطقة الخليج العربي
من منظور وطني

رابعاً، البعد الدولي الذي يتخذ أشكالاً عديدة، فقد يتخذ شكلاً اقتصادياً، للسيطرة على منابع النفط والتحكم في إمداداته وأسعاره، وفتح الأسواق الخليجية أمام المنتجات الغربية، بغية استكمال حلقات الاستثمار الغربي. وقد يتخذ شكلاً سياسياً لأن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على المنطقة، يقلص فرص دول المنطقة في السيطرة على علاقاتها البينية والدولية، في ظل الوجود الكثيف للقوات الأجنبية، الذي يعزز من ارتباط الأمن الخليجي بالاستراتيجيات العسكرية للقوى الأجنبية.

أما إذا تطرقنا إلى الترتيبات الأمنية المحتملة في المنطقة، فسوف نجد أنها تدور حول نماذج ثلاثة: هي النموذج المحلي، والنموذج الإقليمي، والنموذج الدولي. وكان بودي أن يتسع الوقت لشرح كل نموذج منها تفصيلاً.

وقبل أن أنتقل إلى الحلول المقترحة، أود أن أعرض عليكم بعض المبادئ، التي أعتبرها مقدمة منطقية لاقتراحاتي:

أولاً: إن كل النزاعات الحدودية هي بمثابة قنابل وألغام موقوتة، يمكن أن تنفجر في أية لحظة، نتيجة لتغليب المصالح الفردية. كما يمكن أن تُستغل من قبل كل الأطراف الداخلية والخارجية، المستفيدة من عدم استقرار النظام الإقليمي الخليجي. ولن تحسم المشكلات الحدودية

البرية والبحرية بالسلاح ولا بالحرب، وإنما بالحل السياسي العادل. أما منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال، فهو أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المتجاورة، ويترتب عليه خسارة مادية وبشرية لقوى يمكن ادخارها لخدمة السلام والتنمية.

ثانياً: إن الاقتصار على توفير الحماية الخارجية، التي تنشدها بعض الدول في النظام الإقليمي الخليجي، لا يمكن لها ـ مهما كانت طبيعة تلك القوى الخارجية وجنسيتها ـ أن تحقق الأمن الدائم، أو تبعث الطمأنينة المستمرة. فلا يمكن للأمن أن يتحقق وللطمأنينة أن تسود من دون الاعتماد على النفس، وبناء المواطن الحر المنتج المنتمي لوطنه وأرضه، الذي يتعايش مع هموم وطنه ويواجه تحدياته ويتحمل مسؤولياته.

ثالثاً: إن ترديد الشعارات لن يحوِّل الأماني إلى واقع، والاكتفاء بالأماني وحدها لن يحل المشكلة، أية مشكلة. ولكن العمل والإقدام هما الطريق الصحيح لنقل الأماني من عالم التصور إلى عالم الحقيقة. والعمل الذي يتم من دون مشروع متكامل لا جدوى من ورائه، والأماني التي تفتقر بدورها إلى تخطيط مدروس لتنفيذها، لا خير فيها.

رابعاً: إن محاولة حل النزاعات الإقليمية عن طريق توازن القوى مآلها دائماً إلى طريق مسدود، لأن خلل توازن القوى بين دول المنطقة، يشكل حافزاً لسباق التسلح التقليدي والنووي. بينما يمكن للسلام

الدائم أن يتحقق إذا أقيم على قاعدة من التوازن الكامل في القوى، واستند إلى المصالح من خلال اتفاقيات عادلة وحكيمة.

خامساً: إن الأمن المطلق لدولة ما، يُعتبر وهماً أو خيالاً يستعصي تحقيقه، لأنه - أي الأمن المطلق - يؤدي إلى الإحساس بعدم الأمان لدى باقي الدول. فالاستقرار الإقليمي - إذن - ينتج من الإحساس بالأمن المتبادل بين دول المنطقة.

سادساً: قبل أن نختار الترتيب الأمني الذي نريده، علينا أن نحدد إطاره. إذ توجد أطر أمنية متعددة؛ وطنية ومحلية وخليجية وإقليمية وعربية ودولية. مما يحتم علينا أن نحدد أولاً عن أي الأطر نبحث؟

سابعاً: لكي نكون واقعيين عند اقتراح حل لمشكلات «الأمن» في منطقة الخليج العربي تحديداً وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً، يجب أن يكون تفكيرنا شاملاً وغير مقتصر على الجانب العسكري وحده. فلن يتحقق الأمن إذا اعتمدنا على القوة العسكرية فقط، فضلاً عن صعوبة تفوقنا - بمفردنا - على التهديدات المحيطة بنا. لذا، فإنني أرى أن يبدأ التفكير «اقتصادياً» في المقام الأول، ثم عسكرياً، ثم اجتماعياً، وأخيراً سياسياً.

ثامناً: قبل أن نسترسل علينا أن نطرح سؤالاً محدداً: هل نحن جادون حقاً في محاولاتنا لإنشاء نظام «أمني جماعي»؟ أم أننا نفضل الاتفاقيات الثنائية مع أطراف دولية لتحقيق الأمن الوطني الفردي؟ إن الإجابة بوضوح عن هذا السؤال ستنير لنا الطريق وتساعدنا على التوصل إلى البدائل الناجحة، بدلاً من التخبط يميناً ويساراً، مهدرين الوقت والجهد، وغيرنا يبني ويتطور، ويرقى ويتطاول.

تاسعاً: إننا في مرحلة لا تحتمل التهدئة أو التغاضي أو الترضية أو المجاملة. علينا أن نواجه مشكلاتنا بوضوع وصراحة والتزام وموضوعية، وأن نعترف بحقائق حياتنا ووجودنا.

عاشراً: حتى تتم الاستفادة الكاملة من البحوث المقدمة في الندوات المحلية والدولية، يجب التوصل في ختامها إلى خطة واضحة، وإجراءات محددة، وبدائل دقيقة.

بعد أن استعرضنا المبادئ العشرة السابقة، سأطرح عليكم بعض الاقتراحات التي أرى أنها صالحة ـ كأسس محددة ـ عند التفكير في مسألة «أمن الخليج»

أولاً: على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1. يجب أن تكون خطة «أمن الخليج» شاملة لجميع الجوانب، الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية.

2. ضرورة امتلاك دول المنطقة لأسلحة ردع مناسبة للتغلب على نقص القوة البشرية، وزيادة جرعة التدريب لتعويض نقص الاحترافية، والحرص على توحيد أنظمة الأسلحة والمعدات.

3. أهمية تحسين وتطوير أساليب صنع واتخاذ القرارات، والسماح بمزيد من التطبيقات الديمقراطية التي تتفق مع الإسلام شريعةً وعقيدةً، وزيادة مشاركة المواطنين في صناعة القرارات وعرض البدائل على ولاة الأمر.

4. التأكيد على ماورد في كتاب «مقاتل من الصحراء» بخصوص دوائر الأمن، وفيما يتعلق بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة، يكون مقرها الرياض، ويُعين فيها ضباط محترفون. وتكون مهمتها ممارسة القيادة العملياتية على قوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لردع أي عدوان محتمل ودحر أي عمل عدائي. على ألا تنضم أية قوات عسكرية ـ بصفة مستديمة ـ إلى هذه القيادة، بل تبقى كل قوة في بلدها، وتستدعى فقط عن تنفيذ التدريبات المشتركة أو مجابهة التهديدات.

ثانياً: على المستوى العربي

. التأكيد على ضرورة ارتباط أمن الخليج العربي بأمن البحر الأحمر، وبالأمن القومي العربي.

2. وضع استراتيجية عربية واضحة تشارك فيها دول الخليج

العربية، والدول المطلة على البحر الأحمر، من أجل الحفاظ على أمن المنطقة.

3. ضرورة حل النزاعات العربية ـ ا لعربية.

ثالثاً: على المستوى الإقليمي

1. بإمكان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تكون سباقة ـ تجاه إيران ـ في تبني خيار «المصالح المشتركة» حول بعض القضايا المهمة كالنفط وتسويقه، والأمن السياسي للمنطقة. وذلك في مقابل أن تتفهم إيران أهمية العلاقة الاستراتيجية بين دول المنطقة والولايات المتحدة، وأن تتخلى عن سياسة القوة وفرض الأمر الواقع، وأن تنحي جانباً مطامعها العقائدية ونعرتها الفارسية، وتمتنع عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، وأن تتجنب إثارة المشكلات أو الاضطرابات في المنطقة، مع الترحيب بالمساعي الصادقة لتحسين العلاقات المتبادلة.

2. يمكن أيضاً لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن تتبنى خيارات واضحة تجاه العراق، بالتنسيق المباشر وغير المباشر مع إيران والولايات المتحدة، خصوصاً حول أخطر السيناريوهات التي يمكن أن تبرز في حالة سقوط صدام حسين، وكيفية التفاهم مع القوى الوريثة.

3. عدم تأييد أي مسعى قد يؤدي إلى توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، لأن ذلك سيؤثر سلباً في استقرار الأوضاع في المنطقة،

بل يجب أن يُنظر إلى تحسُّن العلاقات الأمريكية الإيرانية على أنه فرصة طيبة لدول الخليج، تستغلها كمدخل طبيعي لحوار مع إيران حول القضايا المعلقة، مثل الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة، وتخفيف حدة النزاعات في المنطقة.

4. بناء منظمات إقليمية قادرة على حل النزاعات التي تنشب فيما بين دول المنطقة بالطرق السلمية والدبلوماسية، والتخطيط لمواجهة أية تهديدات خارجية بجهود جماعية.

رابعاً، على المستوى الدولي

1. يجب أن لا نغفل الدور الأوربي والدور الروسي والدور الصيني، لإحداث التوازن مع القوى الدولية الأخرى في المنطقة.

2. العمل على أن تبقى المنطقة بعيدة عن الصراعات الدولية.

هذه هي توصياتي العامة، التي ورد كثير منها مكتوباً في المؤلفات والدراسات، أو مسموعاً في المحاضرات والندوات. وفي مجملها تمثل الخطوط الرئيسية المنطقية في التفكير، ولكنها لا ترقى إلى أكثر من ذلك. فهي تفتقر إلى وجود خطة عملية وإجراءات محددة وواضحة وقابلة للتنفيذ، وآليات للرقابة والتحكيم. وللوصول إلى الحل الأنسب من وجهة نظري، وحتى لا ندور في حلقة مفرغة من الاقتراحات العامة

التي لا تقدم ولا تؤخر، وحتى لا نجهد أنفسنا في عقد الندوات المحلية والدولية، فإنني أقترح مايلي:

1. تشكيل فريق بحث علمي، في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. يُنتقى أعضاء هذا الفريق من العلماء والباحثين وذوي الخبرة، المشهور لهم بالكفاءة والحياد، من دول المنطقة ومن خارجها، ومن جميع التخصصات، ومن غير الأعضاء في اللجان المختلفة التابعة للمجلس.

3. تُحدد للفريق مهمة واضحة، هي: دراسة أفضل السبل والبدائل لتحقيق المعادلة الصعبة، أي كيفية تحقيق الأمن الوطني لكل دولة من دول المجلس على حدة، ثم كيفية ضمان أمن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون مجتمعة. وتكون هذه هي المرحلة الأولى من الدراسة. أما مهمة المرحلة الثانية فتكون إعداد الشروط والخطوات اللازمة لتطبيق خطة أمنية تشمل أمن الدول المطلة على الخليج، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم انفصال الأمن في المرحلتين عن الأمن العربي، وعدم إغفال مصالح الدول الكبرى في المنطقة. على أن تُحدد أيضاً المجالات التي ستشملها الدراسة. ومن وجهة نظري يجب أن تكون مجالات الدراسة شاملة للمجالات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية.

4. تُحدد فترة زمنية معينة ينقطع فيها أفراد الفريق للبحث والدراسة والتحليل، والحصول على المعلومات اللازمة من خلال أمانة مجلس التعاون، في سبيل إنجاز المهام المطلوبة.

5. يجب أن يرتكز البحث على استعراض الماضي، وتحليل الحاضر، استشراف المستقبل. مع الأخذ في الاعتبار تجارب الدول الأخرى، والمنظمات الدولية الناجحة، في تحقيق أمنها واستقرارها.

6. يجب أن تخرج الدراسة بخطة محددة الخطوات، وإجراءات متسلسلة واضحة، تعكس آلية التنفيذ، وآلية الرقابة على التنفيذ، وآلية التحكيم.

7. يجب أن تتصف الدراسة بالجرأة والحياد والصراحة والموضوعية، والبحث عن حلول عملية تعالج أسباب المشكلات وجذورها، ولا تدور حول الأعراض أو المسكنات المؤقتة.

8. بعد انتهاء الفريق من إنجاز مهمته في التوقيت المحدد، تُعرض الخطة ومرفقاتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتناقش أولاً على مستوى كل دولة، ثم على مستوى المجلس بعد ذلك. ويكون القرار محدداً وواضحاً؛ إما الاتفاق والإصرار على تنفيذ الخطة بأكملها، وطرحها على المستوى الشعبي للحصول على التأييد اللازم، أو

الاكتفاء فقط بالأمن الوطني لكل دولة «بمعنى أن يكون لكل دولة الخيار في أن تعقد ما تشاء من اتفاقيات»، أو بالأمن المحلي لدول مجلس التعاون فقط، أو بالتحرك نحو أمن الدول المطلة على الخليج.

هذا هو اقتراحي بإيجاز، فإن أصبت فلي أجران، وإن أخطأت فلي أجر واحد، أجر الاجتهاد. والحمد لله أنني أقتنع ـ دوماً ـ بالأجر الواحد في حياتي.

وفقكم الله.. والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

نبذة عن المحاضر

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

* تخرج الأمير خالد من الأكاديمية العسكرية الملكية في ساندهيرست، ومن كلية الأركان العامة التابعة للجيش الأمريكي في فورت ليفينورث «ولاية كانساس»، ومن كلية الحرب الجوية في ماكسويل «ولاية ألباما»، ومن الكلية البحرية العليا في مونتيري «ولاية كاليفورنيا».

* أمضى 25 عاماً في الخدمة العسكرية في بلاده، وأضحى مرجعاً فيها حول القضايا المتعلقة بالصواريخ. وفي عام 1986 عُيِّن قائداً لقوات الدفاع الجوية السعودية الملكية. وفي العام ذاته، ذهب في مهمة سرية إلى الصين لشراء صواريخ أرض ـ أرض طراز «رياح الشرق» East Wind والتي شكلت قاعدة لقوة الصواريخ الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية، والتي هي تحت قيادته منذ بدايتها.

* في حرب الخليج الثانية 1990 ـ 1991 ضد نظام صدام حسين، عُيِّن الأمير خالد قائداً للقوات المشتركة وقائداً لمسرح العمليات، وقد أعطي حينها صلاحيات واسعة، وكان أحد الذين صنعوا النصر.

صدر عن «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

العقيد الركن / محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

د. أنور محمد قرقاش د. علي قاسم الشعيبي د. محمد عبيد غباش
خليفة شاهين المرر د. محمد العسومي د. نسرين مراد
د. عبدالله الحاج د. محمد المنصور هشام الدباغ

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود



مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاسـ ـت

Emirates Center for Strategic Studies and Research

ص.ب: ٤٥٦٧، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

تلفون: ٧٦٤٦٦٦ ـ ٩٧١٢، فاكس: ٧٧٣٥٣٣ ـ ٩٧١٢ E-mail: root@ecssr.edu

http://www.ecssr.ac.ae